القائم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

رفع الحصانة عن النائب دشتي بقضيتي الإساءة للسعودية والقضاء

مجلس الأمة يؤجل مناقشة استجواب الصبيح إلى جلسة اليوم

وزير المالية: سرعة اتخاذ إصلاحات مالية واقتصادية فاعلة لتحاشي أي تأثيرات على تصنيف الكويت الائتماني

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

- نسعى إلى ترشيد بعض المزايا للقياديين والاتجاه الحالي هو تخصيص الشركات والاستمرار في التطوير بشفافية
- الحكومة طلبت التأجيل في قضية تجاوزات عقود البترول لمدة أسبوعين وستتعاون مع المجلس
- العمير: الحكومة تعمل وفق الدستور وستصوت مع رفع الحصانة عن النائب دشتي

العبدالله متحدثا أثناء الجلسة

- لم نقصر في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد دشتي فور قدوم طلب النائب العام
- الحريص: اللجنة التشريعية طبقت اللائحة والدستور في رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي
- الطريجي: رجالات الكويت حين وضعوا الدستور لم يتخيلوا وصول عضو بمستوى دشتي

أقر مجلس الامة في جلسته العادية أمس طلب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه إليها من النائب صالح عاشور إلى جلسة اليوم التكميلية.

ووافق المجلس على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن النائب عبدالحميد دشتي في قضية أمن الدولة والمتعلقة بتهمة إساءته للمملكة العربية السعودية.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح أن إجراءات الهيئة العامة للاستثمار بشأن بيع الشركات المملوكة للحكومة سليمة وشفافة ومعلنة للجميع.

واضاف الصالح أن كل التجارب السابقة في بيع الشركات تتم وفق الاجراءات المعمول بها مبينا ان توجيهات مجلس الوزراء والمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية اضافة الى وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي التي اقرها مجلس الوزراء امس تدعو الى التخصيص وفق القانون الخاص به.

وأكد وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى أهمية مشروع قانون الجامعات الحكومية الذي سيسمح بفتح فروع لجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في المحافظات الست.

وقال العيسى إنه تم تقديم مشروع الجامعات الحكومية إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية لمناقشته وبحثه قبل التصويت عليه في مجلس الأمة.

وحول ما نشر في إحدى وسائل الإعلام الأجنبية عن وجود عدد من الشهادات غير المعترف بها أفاد الوزير العيسى بأنه تم تحويل أكثر من 200 شخص يعملون في القطاع الخاص إلى النيابة العامة مؤكدا أن غالبيتهم غير كويتيين ولم يتم ابتعاثهم من قبل الجامعة أو «التطبيقي».

ووافق المجلس بالإجماع على مشروع القانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين في مداولتيه الأولى والثانية وأحاله إلى الحكومة.

وأكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح أن قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين يعطي للمسن العديد من المميزات.

وأقر المجلس عدد من التوصيات لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانوني،منها تجنيس المستحقين وصرف البطاقة الأمنية لمن لم يشملهم التجنيس للحصول على كل حقوقهم الإنسانية والاجتماعية الأساسية،وإعطاء الأولوية لهم في التعيين في مؤسسات العسكرية والحكومية والقطاع الخاص بعد الكويتيين ،فضلا عن إعادة النظر في القيود الأمنية الموجودة واقتصارها على الفرد نفسه وشمول قرار التدريس في المدارس الحكومية لأبناء حملة إحصاء 1965.

وأكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله أن الحكومة سوف تضطر إلى الامتناع عن التصويت على هذه التوصيات ما لم تعد صياغتها وذلك خشية أن يفهم أن على الحكومة الالتزام بما ورد بها.

وشدد الوزير العبدالله على أن قضية المقيمين بصورة غير قانونية على رأس الأولويات الحكومية ،ونسعى إلى توفير كافة الإمكانيات المتاحة لسرعة حل هذه القضية».

وأجل المجلس تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على «أسباب التجاوزات والمخالفات التي اتخذت في التعيينات الأخيرة بالإدارة العامة للجمارك» بناء على طلب حكومي وفقا للمادة 76 من اللائحة الداخلية للمجلس.

كما أجل المجلس بناء على طلب حكومي تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في شأن المخالفات والتجاوزات في المشروعات والعقود والأوامر التغييرية والمشاريع التي عليها شبهات مالية والترقيات المخالفة في مؤسسة البترول الوطنية والشركات التابعة.

وتعهد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي في هذا الصدد بإيقاف طلب المطابقة المقرر أن يرسله للجنة المناقصات المركزية في شأن أحد مشاريع البنية التحتية بالوزارة إلى حين انتهاء لجنة حماية الاموال العامة من تحقيقها بشأن تلك الشركة.

ووافق المجلس على الرسالة الواردة من عضو مجلس الامة فيصل الكندري التي يدعو فيها المجلس إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب الأوضاع في القطاعات النفطية والطلب من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة متابعة تصويب المخالفات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة.

من جهته أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح اهمية الرسالة التي أحالها إلى المجلس والواردة من محافظ بنك الكويت المركزي التي يسترعي من خلالها انتباه السلطتين إلى سرعة اتخاذ إصلاحات مالية واقتصادية فاعلة لتحاشي أي تاثيرات فيما يتعلق بتصنيف الكويت الائتماني.

وحول الرسالة الواردة من النائب الكندري أوضح الوزير الصالح أن لجنة التدقيق والمخاطر في مؤسسة البترول الكويتية أوكلت إليها متابعة ملاحظات ديوان المحاسبة على أن تقوم بتسويتها بالكامل وفق القانون.

وبشأن ما أثير حول «استهداف الحكومة مزايا العاملين بالقطاع النفطي» أكد الوزير الصالح اهتمام الحكومة البالغ في القطاع النفطي والعاملين به مشيرا إلى أن الحكومة تتعامل مع العاملين في القطاعين النفطي والعام على مسافة واحدة «إنما تسعى الى ترشيد بعض المزايا التي طبقت على القياديين في القطاعين».

وفيما يلي نص الجلسة:

في جلسة مجلس الأمة أمس قدم المجلس بند استجواب النائب صالح عاشور لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح، وطلبت الوزيرة التأجيل إلى جلسة اليوم،لارتباط الحكومة باستقبال الرئيس اليمني .وتمت الموافقة على طلب الوزيرة.

وانتقل مجلس الأمة إلى مناقشة كشف الأوراق والرسائل الواردة، وقال النائب عدنان عبدالصمد، إنه يجب التمهل في رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي

الوزيرة الصبيح تطلب تأجيل الاستجواب

الحريص متحدثا

الخرافي يدلي بدلوه